

صناعة المعاجم المتخصصة عند الصرفيين ؛ معجم الإبدال اللغوي من لسان العرب لمدوح خسارة نموذجاً
Specialized Lexicons Compilation by Morphologists: Mamdouh Khassara's Lexicon of
Al-Ibdāl al-Lughawī from Lisān al-'Arab as a Model

* د. تومي محمد الأمين

Dr. Toumi Mohammed El-amin

المدرسة العليا للأساتذة الكتاتبة آسيا جبار - قسنطينة (الجزائر)

The Higher School of Teachers, writer Assia Djebbar, Constantine (Algeria)

Toumi.mohammedelamin@ensc.dz

تاريخ النشر: 2025/12/02

تاريخ القبول: 2025/11/07

تاريخ الإرسال: 2025/09/15

مَلِكُ الْجَنَّةِ

نعالج في هذه الورقة البحثية قضية من قضايا الصناعة المعجمية، وهي علاقة علم الصرف بالمعجم ودوره في بناء المتن المعجمي المتخصص باعتباره مكوناً أساساً من مكونات النظرية المعجمية، ومدار بحثنا قائم على دراسة صناعة المعاجم الصرفية عند الصرفيين العرب القدامى منهم والمحدثين على حدّ سواء، بهدف معرفة مدى استثمارهم للنظرية اللسانية في وضع هذه المعاجم المتخصصة، وستكون عينة الدراسة المختارة مدونة معاصرة بعنوان: معجم الإبدال اللغوي من لسان العرب، من وضع اللساني السوري مدوح خسارة، الذي قدّم من خلالها مادة صرفية مهمة لموضوع الإبدال اللغوي صهر فيها ما تراكم من آراء اللغويين قبله حول هذه الظاهرة الصرفية، فجاءت نصوصه المعجمية متوافقة في عمومها مع ما أقرته الهيئات والأفراد في صناعة المعاجم، خاصة في الجوانب التعليمية التي رامها المؤلف من المعجم. الكلمات المفتاح: علم الصرف، الإبدال اللغوي، معاجم متخصصة، صرفيين.

Abstract :

This paper addresses an issue in Lexicon compilation, namely the relationship between morphology and lexicography and its role in constructing the body of specialized lexicons as a fundamental component of lexicological theory. Our research focuses on studying the compilation of morphological Lexicons by both classical and contemporary Arab morphologists equally, aiming to understand the extent to which they utilized linguistic theory in creating these specialized Lexicons. The study sample is a contemporary work titled "Lexicon of Al-Ibdāl al-Lughawī from Lisān al-'Arab, authored by the Syrian linguist Mamdouh Khassara, who through this lexicon contributed important morphological material on the topic of linguistic substitution. He synthesized accumulated opinions of earlier linguists regarding this morphological

phenomenon. His lexicographic entries generally conform to standards established by institutions and individual scholars involved in lexicon-making, especially in the educational aspects that the author sought to achieve through his lexicon.

Keywords : Morphology, linguistic substitution, specialized lexicons, morphologists.



1. مقدمة

إن الحديث عن أسبقية المعجم الخاص عند العرب وتاريخه الطويل يعكس ألمعية أجيال من الضائع تواترت جهودهم وتباينت معاجمهم في وضع كم هائل من مدونات متميزة، تهتم بشرح وإيضاح مصطلحات التخصصات المختلفة في اللغويات والفقه والمنطق والفلسفة والتقانة، وقد شغل علم الصرف حيزاً مهماً من جهود صناع المعاجم، فأفردوا له معاجم خاصة تعالج مجاز المصطلحي وما يتعلق به، ومعاجم أخرى أكثر تخصصاً في دراسة ظواهر صرفية بعينها كالإبدال والإعلال والتصغير والإدغام، وهذا لأهميتها وصعوبة الإلمام بها في كتب الصرفيين، ومن بين هذه المعاجم على قلة: معجم الإبدال اللغوي من لسان العرب للمعجمي المجمعى ممدوح خسارة، الذي جمع فيه ما وقع من حالات إبدال في الأفعال حصراً دون غيرها من الأسماء والأدوات، وذلك من خلال بحث مسحي في معجم لسان العرب لابن منظور الأفرقي. وقد وقع اختيارنا على هذا المعجم كعينة لدراستنا، إذ يهدف موضوعنا من هذا الاختيار بيان مدى تمكن وقدرة اللغويين المعاصرين على وضع معاجم صرفية تعليمية يُمكننا من خلالها كسر تلك الصورة النمطية عن جمود هذا العلم في أذهان المتعلمين، ومحاولين تحقيق ذلك بالإجابة على هذه التساؤلات الرئيسية: إلى أي حد تمكن واضع المعجم من تيسير المادة الصرفية لظاهرة الإبدال في متنه المعجمي من خلال تطبيق قواعد الصناعة المعجمية وأحكام الصناعة الصرفية؟ وكيف استطاعت المعاجم الصرفية المتخصصة الاستفادة من المعاجم العامة في المسح الفردي لمواد مداخلها؟، وما مدى استئثار الجهود السابقة في المعاجم الصرفية؟، وقد كان اعتمادنا في بحثنا على المنهج الوصفي وآلياته التحليلية، وذلك من خلال إحاطة بحثنا بتوطئة لغوية كرونولوجية ببيان مركزية الصرف عند المعجميين، والمرور على أشهر المعاجم الصرفية عند العرب، ثم أفردنا الباقي لدراسة ما يتعلق بمدونة البحث معجمياً وصرفياً.

2. مركزية علم الصرف عند المعجميين

الصرف أحد المستويات اللغوية المهمة التي يبنى عليها أي نظام لساني، وذلك أنه يأتي في مرتبة وسطى رابطة بين مستويين لغويين آخرين، فهو يلي المستوى الصوتي بفرعيه خاصة علم الأصوات الوظيفي بما يشتمل عليه من إبدال، وإدغام، وقلب مكاني، ومماثلة، ومشكلة وغيرها، ويأتي قبل المستوى التركيبي الذي يختص بمعالجة القوانين اللغوية التي تسمح للكلمات بالانتظام في شكل جمل وذلك من خلال العديد من الآليات اللغوية النحوية كالعلاقات الإعرابية، والرتبة النحوية، والمطابقة والإسناد والتخصيص، فعمل المستوى الصرفي يكمن في أنه يستلم تلك الفونيمات ويعيد تشكيلها وبنائها في صورة كلمات ليسلمها فتكون صالحة وفق القوانين النحوية للتشكل كجمل أو نصوص.

وقد أدرك اللغويون العرب هذه الأهمية البالغة للصرف وذلك حين فَصَّلُوا علم الصرف عن النحو في مؤلفاتهم واستقلوا بها عنه، بداية من أبي عثمان المازني البصري (ت247هـ) في كتابه التصريف، إلى غاية المؤلفات المعاصرة في الصرف التعليمي، والمعاجم الصرفية، فَصَّلُوا في مسائله ودقائقه، بل وصل اشتغالهم به إلى الاهتمام بمصطلحاته وتحديد الفروق بين ما تشابه منها ك: الصرف- التصريف، التمثيل- الميزان الصرفي، المنصرف- المنصرف، هذا التدقيق عند الصرفيين يجعلنا نفهم قول ابن جني (ت392هـ) في شرحه لتصريف المازني (ت247هـ) عن الصرف: "وهذا القليل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"¹.

ولم تُغفل اللسانيات الحديثة فضل علم الصرف، الذي اعتبرته أحد أهم المستويات اللغوية التي يجب إخضاعها للدراسة العلمية، فاللساني السويسري فرديناند دي سوسير- Ferdinand de Saussure في كتابه: cours de linguistique générale، وضع له مقابلاً مصطلحياً وسمه بـ Morphologie، وحدد له مفهومه وماهيته ومجالات دراسته، وبين مدى أهميته في المعرفة اللسانية، فهو عنده مختص بدراسة أنواع الكلمات المختلفة كالأفعال، الأسماء، الصفات، الضمائر... الخ، ويدرس كذلك صُور التصريف المختلفة، ويفصله عن علم النحو، يُقال إن هذا الأخير يركز على الوظائف المرتبطة بالوحدات اللغوية، بينما لا يتناول علم الصرف إلا شكلها².

أما المدرسة الأمريكية التي مثلها التوزيعيون ورائدهم ليونارد بلومفيلد- Leonard Bloomfield في كتابه الشهير: اللغة، الذي أحدث فيه العديد من المراجعات لمسائل لغوية كان قد تناولها في سنوات سابقة، إذ أبدى اهتماماً كبيراً بمصطلح Morphologie الذي يدرس بنية الكلمات وطريقة تشكل أجزائها، فيشرح تكوين هذه الكلمات من وحدات أصغر تسمى بالمورفيمات وهي وحدات حاملة لشحنات دلالية محددة، وقد تكون عبارة عن جذور أو سوابق أو لواحق، وعلى العموم فقد خصص في كتابه هذا ما مقداره 40 صفحة عاج فيها أهمية الصرف وأنماطه والفرق بينه وبين المستوى النحوي، كما عرض فيها لعدد من اللغات ومدى تكوُّن كلماتها وفق النموذج الصرفي المورفولوجي، وقسمها للغات عازلة كالصينية، ولغات إلصاقية كالتركية، ولغات متعددة التراكيب كلغة الإسكيمو، ولغات تصريفية³، كل هذه التفصيلات التي تبنتها المدرسة التوزيعية فيما بعد تظهر مدى الأهمية الكبيرة التي أولتها هذه المدرسة للصرف.

أما اللساني الإنجليزي جون ليونز John Lyons فأعطى علم الصرف أهمية في النسق اللساني الكلي، فهو يرى أنَّ النحو والصرف متكاملان معاً ويشكلان الجزء الرئيس من المسمى النحوي الكلي، وهما يحددان مع بعضهما جودة الجملة وسلامة صياغتها النحوية، كما يرى أن وظيفة الصرف الأساس هي معالجة البنى الداخلية لهذه الجملة⁴.

إن هذه الأهمية الكبيرة التي أظهرتها الدراسات اللسانية للصرف لم يتجاوزها المعجميون بل ربطوا بينها وبين المعجم، ووجدوا الصلة الدقيقة بين هذين المستويين، وهي صلة رابطة بين مستوى تتشكل فيه بنية الكلمات تشكلاً نهائياً، وبين مستوى يتم فيه التعرف على دلالتها وبيان معانيها المعجمية سواء الأساسية أم الإضافية، واتقاءاتها لحقول دلالية معينة، مروراً بمشاكل المعنى المعجمي الخ...، وهو ما تؤكدُه اللسانية البلجيكية نيكول دلباك- Nicole Delbecque حيث اعتبرت أن "الصرف يحتل موقع الوسيط، فهو جزء مكمل للمعجمية والإعراب، وهي وساطة

بدئية لما للصرف من ثنائية الاشتقاق والتصريف، فالاشتقاق في علاقة بالمعجم، والتصريف في علاقة بالإعراب⁵، أما إبراهيم بن مراد فيرى أن هذه " الصلة لا تظهر إلا إذا فصلنا بين مفهومين مختلفين للصرف، لكنهما متداخلان تداخلا كبيرا في أذهان كثيرين من الناس، فالأول: الصرف من حيث هو علم الوحدات الصرفية المعجمية Morphèmes Lexicaux وهذا هو المسمى علم الصرف الاشتقاقي Morphologie dérivationnelle أو علم الصرف المعجمي Morphologie Lexicale وهو علم الصرف على الحقيقة، والثاني: الصرف من حيث هو علم تصريف الوحدات الصرفية المعجمية وهذا هو علم التصريف Morphologie flexionnelle⁶، ولكن مع هذا الفصل فإن المعاجم العربية المُجَنَّسَة اعتمدت اعتمادا كبيرا على المعطى الصرفي ككل، واعتبروه مُكوِّنًا أساسيا من مكونات النص المعجمي المقدم للقارئ، وذلك من خلال:

✓ وضع العديد من المعلومات الصرفية اللازمة في مقدمات معاجمهم وهي مفتاح للقارئ حتى يفهم تفاصيل ما سيتم إيرادها خاصة في المعاجم الموجهة للأجانب، وغالبا ما تكون هذه المعلومات الصرفية عبارة عن شرح لبعض أبواب المشتقات، أو التجريد والزيادة أو الصحة والاعتلال، وهذا التقليد المعجمي شاع أكثر في المعاجم المعاصرة ذات النمط الجمعي، حيث بلغ حجم المعلومات الصرفية في بعض هذه المعاجم (المعجم العربي الأساسي) ما مقداره 33 صفحة مليئة بالإسهاب والتفصيل الذي بلغ حد الاسراف ومجاوزة مبدأ الاقتصاد اللغوي، في حين لم تتجاوز معاجم أخرى (معجم اللغة العربية المعاصرة) ما مقداره صفحتان عاجلت شرح دلالات العلاقات الصرفية في المعجم، وإعطاء بعض المفاهيم العامة والمقتضبة عن أبواب المشتقات والمصادر .

✓ المعلومات الصرفية والشروح التي تقدم في المداخل وتحت مسمى التعريفات، والتي تكون عادة في بيان مشتقات الجذر، وأنواع المصادر، وشرح بعض الظواهر الصرفية التي تكون قد أحدثت تغييرا في بنية الكلمة كظاهرتي الإعلال والإبدال، بل حتى المداخل الرئيسية للمعجم – سواء المعاجم العربية أم الأجنبية- على رأي بعض المعجميين المعاصرين لا بد أن تخصص للمورفيمات أو المركبات المورفيمية مثل:

- المورفيمات المتصلة Bound morphemes: مثل أل، وإن، و، ين، وبالإنكليزية مثل: ly, dis ..الخ.
- المورفيمات المنفصلة Free morphemes مثل: رجل، وطنية، وبالإنكليزية مثل: Happiness, Boy ..الخ
- الكلمات المركبة والتعابير الاصطلاحية، مثل: المسجل الصوري، رغب عن، بالإنكليزية مثل: Carbon paper، و Jack-in-the-pulpit، و Used to...⁷

3. المعاجم المتخصصة في علم الصرف.

عرفت الدراسات اللغوية العربية انتشارا للمعاجم المتخصصة في جميع التخصصات المعرفية، والفروع البحثية، ولم يكن علم الصرف بدعا من هذه التخصصات، وتحديدا بعد عناية المعاجم العامة به بداية من الخليل –ومن وراءه مدرسة الترتيب الصوتي- في كتاب العين واستثماره للأبنية الصرفية ونظام التقليلات في تصنيف أبواب معجمه، إلى معجم ديوان الأدب للقارابي الذي رتب مداخل معجمه وفق أبنية الكلمات، لهذا كانت الدواعي اللغوية ملحّة لوضع المعاجم الصرفية توطئة وتسهيلا لمتعلمي هذا الفن، ومن بين أبرز هذه المعاجم:

✓ كتاب الأفعال لأبي عثمان سعيد المعافري السرقسطي (ت بعد 400هـ) المعروف بابن الحداد، وهذه المدونة اتبع فيها ابن الحداد منهجاً معجمياً غريباً نوعاً ما، فقد كان اعتماده في مادته الصرفية على كتاب شيخه ابن القوطية (376هـ) الموسوم بـكتاب الأفعال، ففسر وشرح واستدرك عليه وأضاف، وهذب ورّدّ، وزاد على العديد من اختصارات شيخه، كما رجع إلى "أقوال ومؤلفات العلماء الثقات من المتقدمين، والتزم ذكر الأبنية، ومعاني الأفعال، ومصادرها، وما يقتضي الحال ذكره من خواص الصيغ والصفات والجمع، واهتم بذكر لغات القبائل، والظواهر الأدبية، واللغوية والنحوية والتصريفية والاشتقاقية والعروضية، وأيد كل ما أتى بشواهد من الشعر والقرآن والحديث والأمثال، وكلام العرب"⁸ لهذا جاء المعجم مطولاً بعض الشيء على مدونة ابن القوطية.

وقد أخضع السرقسطي هذه المادة التي تحصلت عنده إلى الترتيب الصوتي حسب مخارج الحروف، ولكن ليس الترتيب الذي اعتمده الخليل في العين، بل بالترتيب الذي أتى به سيويه وخالف شيخه الخليل في بعض مخارجه، ولكن يعاب على هذا المعجم أن فيه تعقيداً في التقسيمات التي تقع تحت كل حرف، فهو قد قسم كل حرف إلى أربعة أقسام، وكل قسم إلى مجموعة أبواب صرفية، فكأن ابن الحداد قد وضع هذا المعجم لأهل زمنه مراعيًا لنبوغهم وعلو كعبهم في العلوم اللغوية، ولكن في زمننا هذا نحتاج لإعادة ترتيبه على الأقل الفبائياً ومراجعة تقسيماته، اقتداءً بصنيع بعض المعجميين المعاصرين مع المعاجم العامة كالعين للخليل، ولسان العرب لابن منظور، من إعادة ترتيبها الفبائياً تسهيلاً للقراء.

✓ كتاب الأفعال لـ أبي القاسم بن القطاع الصقلي (ت515هـ): وهو معجم صرفي خالص مدار مادته المعجمية واعتماده على كتاب الأفعال لابن القوطية- كما هو الحال في معجم السرقسطي السابق-، وقد نشر هذا المعجم بعنوان كتاب الأفعال، ولكن مؤلفه في المقدمة قال أنه أساء: تهذيب كتاب الأفعال، ودافع تأليفه لهذا المعجم هو تأثره الكبير بكتاب ابن القوطية، يقول: "وهذا الكتاب في غاية الجودة والإحسان، لو كان ذا ترتيب وبيان، لأنه قد أربى فيه على كل من ألّف في معانيه إلا أنه لم يذكر فيه سوى الأفعال الثلاثية، وما دخل عليها من الهمة، وخط في التبويب، وقدم وأخر في الترتيب"⁹، لهذا قام ابن القطاع بتهذيب مادته المعجمية، وإعادة ترتيبها وفق الترتيب الألفبائي، وجعل تحت كل حرف أبواباً له كالآتي: باب الثلاثي الصحيح، باب الثنائي المضاعف، والمهموز، باب المعتل، باب الثنائي المكرر، باب الرباعي الصحيح، باب الخماسي والسداسي، وقد وضع تحت كل منها تعريفات مختصرة ودقيقة أغلبها لا شواهد فيها. أما اللغويون المعاصرون فقد كان منهج الاشتغال بالمعاجم الصرفية عندهم مغايراً نوعاً ما لما سار عليه القدماء خاصة في ركن الوضع، فالمعاصرون رتبوا موادهم وفق الترتيب الألفبائي فقط خلافاً للقدماء الذين تنوعت عندهم طرق الترتيب كما ذكرنا، وتعريفاتهم أيضاً تعتبر مقتضبة جداً مقارنة بتعريفات القدماء، وثقل معاجمهم كذلك من استخدام الشواهد اللغوية لأنها في الأساس ذات طابع تعليمي وليست موسوعية تهدف لاستقصاء جميع الأحكام والذبول الصرفية، وهذا الطابع التعليمي الذي يميز المعاجم المعاصرة نجده ظاهراً في جداول التصريف والمخططات والخرائط الذهنية التي تذيّل بها بعض الأبواب.

كما نجد التركيز على تعريف المصطلحات الصرفية بمفاهيم دقيقة دون استيعاب للمذاهب اللغوية والخلافات بين الصرفيين، ومنها ميزة إيراد المقابل الأجنبي لهذه المصطلحات أحياناً يسهل على بعض الباحثين عملهم، وعلى العموم فإن

هذه الميزات التعليمية للمعاجم الصرفية المعاصرة يمكننا اعتبارها بمثابة المتون الصرفية القديمة التي كانت معتمدة وشائعة في التعليم التقليدي وتُدرّس للطلبة المبتدئين في الحلق والزوايا خاصة إذا وُجدَ المدرس الكفاء الذي يفك عبارتها ويدلّل عليها للطلبة.

كما تنوعت المعاجم الصرفية المعاصرة من خلال ما أوردته من مادة معجمية، وذلك بأن بعض واضعيها في منهجهم يمزجون بين النحو والصرف أو بين غيره من العلوم اللغوية، على عادة المطولات اللغوية القديمة ولم يفردها للصرف فقط، مثل: المعجم في النحو والصرف لـ زين العابدين التونسي، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية لمحمد عبادة، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير اللبدي... إلخ، وهذا النوع من المعاجم على بعض التفصيل الذي نجده في ثنائاه لعدد المسائل الصرفية إلا أنها تبقى غير كافية لتقديم معجم متكامل في علم الصرف، بخلاف ما نجده في المعاجم المختصة لعلم الصرف دون غيره، وهي كثيرة في التأليف المعاصرة، ونذكر منها:

✓ معجم الأبنية العربية الأسماء والأفعال والمصادر لمؤلفه أحمد محمد عبد الدايم: وهو معجم صرفي بامتياز خصصه صاحبه -كما هو ظاهر من عنوانه- لأبنية الكلمات العربية، وقسمه لثلاثة معاجم، معجم أبنية الأسماء وعالج فيه أبنية الأسماء الثنائية والثلاثية والرابعة والخماسية، والقسم الثاني معجم أبنية الأفعال وخصصه للأبنية الثلاثية والرابعة، والقسم الثالث معجم أبنية المصادر، وتميزت صناعته المعجمية على صعيد جمع مادته باعتداده الكبير على ما جاء في كتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي (515هـ)، يقول: "...أخذت جميع أبنيتي التي وردت به وكذا أمثلته لأنه أكمل كتاب ظهر في تاريخ العربية في مجال الأبنية على الإطلاق، فقد أورد ابن القطاع ألفاً وخمسة وخمسين مثالا في كتابه في حين كان عدد الأمثلة عند سيويوه ثلاثمائة وثمانين مثالا فقط..."¹⁰، كما أن المؤلف قد ربح عددا من آراء اللغويين المخالفة لرأي ابن القطاع بحسب ما تنبأه من أدلة لغوية.

أما منهجية وضع هذه المادة فلم يخضعها المؤلف لترتيب معين من أنواع الترتيب التي عرفناها في المعاجم العربية، بل رتبها كما قال: "بدأنا بذكر أصول الأسماء وأصول الأفعال، ثم ذكر الحروف الزوائد -سألتومنيها- ورتبناها حسب هذا الترتيب، عكس ما فعل ابن القطاع الذي ذكرها دون ترتيب، ثم الحديث عن حروف الإبدال"¹¹، على أنه أعقب هذه الأقسام الثلاثة بمسردين للأبنية والأمثلة ولكنه رتبها ترتيباً ألفبائياً، كما تميزت تعريفاته بالإيجاز والدقة، والإكثار من الأمثلة والشواهد الشعرية مقارنة بالشاهد القرآني.

✓ معجم الأوزان الصرفية لمؤلفه اللغوي الشهير إميل بديع يعقوب: وهو من المعاجم الصرفية الجيدة التي عاجلت الصيغ والأوزان الصرفية بداية من أوزان المشتقات في باب الحمزة إلى ما ختم به معجمه من ملاحق ثلاثة مهمة، تضمنت ملحقا لتصرف الأفعال، وملحق مقررات مجمع اللغة العربية في الأوزان الصرفية مرتبة ألفبائياً، وملحقاً متضمناً لمقترحات الشيخ عبدالله العلايلي في الأوزان العربية، وقد اعتمد صاحب المعجم في مادته الصرفية على عدة مدونات كالأشباه والنظائر للسيوطي، الاشتقاق لـ ابن دريد، الإنصاف لـ ابن الأنباري، الخصائص وسر صناعة الإعراب لابن جني وعدد من شروح الألفية، وعدد من المعاجم و المراجع اللغوية المعاصرة كـ جامع الدروس العربية، كما كان منهج وضع هذه المواد عنده وفق الترتيب الألفبائي، يقول: "مُرتَّباً مواد ترتيباً ألفبائياً نطقياً، مُقدِّماً في حال تساوي مادتين أو أكثر في عدد الحروف ونوعها وترتيبها، الحرف الساكن، فالمفتوح، فالمضموم، فالكسور، ولذلك أثبتُّ مثلاً: المادة فَعَل قبل

فَعَلَ، وأثبت هذه قبل فَعَلَ التي أتت قبل فَعَلَ وهكذا، واعتبرت الهمزة، مهما كان كرسيها معادلة للألف المقصورة أو المدودة دون أن أفك الإدغام¹²، كما تميزت تعريفاته بالوضوح وسهولة المأخذ معززة بالأمثلة مقلدة من الشواهد اللغوية، مع إيلاء الأهمية للمصطلحات الصرفية، وإيراد المقابل الأجنبي لبعض هذه المصطلحات.

✓ المعجم المفصل في علم الصرف لمؤلفه راجي الأسمر وهو من أفضل المعاجم الصرفية المعاصرة التي فصلت كثيراً في الدقائق الصرفية، أما عن مادته المعجمية، فيقول: "ولقد اعتمدت على عدد من المصادر والمراجع، إلا أنني أكثر من الاعتماد على كتاب ابن عصفور المتع في التصريف، وخاصة في مسائل الإبدال، والإدغام، والحروف الزوائد، وأوزان الاسم"¹³، كما اعتمد على الكثير من المصادر الأخرى كخزانة الأدب للبغداد، وجمهرة الأمثال لأي هلال العسكري، وسمط اللآلي في شرح أمالي القاضي لأي عبيد البكري، والكثير من الدواوين الشعرية وشروحها حتى بلغت 35 مدونة وهو ما يفسر كثرة الشواهد التي اعتمد عليها صاحب المعجم، أما منهجية الوضع عنده فجاء ترتيب مادته ترتيباً ألفبائياً وقسم مادة كل حرف إلى فصول وأبواب، وتعريفاته موسعة شيئاً ما مقارنة بالمعاجم السابقة، مع كثرة في الشواهد الشعرية والقرآنية، وقد ختم معجمه بملاحق متبعا في ذلك صنيع إميل يعقوب في معجمه السابق.

بالإضافة للمعاجم السابقة فقد عرفت صناعة المعاجم الصرفية الكثير من المعاجم الأخرى كمعاجم اللغوي اللبناني أنطوان الدحاح الذي عرف بتخصصه في تأليف المعاجم النحوية والصرفية، ومنها: المعجم الوسيط في تصريف الأفعال، ومعجم تصريف الأفعال العربية، وتبجيز هذان المعجمان بطابعهما التعليمي الذي يوظف الجداول توضيحية والمقدمات التمهيدية التي تبسط المفاهيم الصرفية للقارئ المبتدئ.

4. معجم الإبدال اللغوي من لسان العرب لمدوح خسارة.

أ. ظاهرة الإبدال عند الصرفيين

إن معالجة أسباب الإبدال اللغوي كظاهرة في لغة العرب يتطلب منا البحث أولاً والوقوف على خصائص النظام الصوتي العربي الذي يسهل حدوث مثل هذه الظاهرة، وذلك من قبيل استبدال صوت بصوت لتقاربهما في المخرج والصفة تسهيلاً لعملية النطق، وتحقيقاً للانسجام بين أصوات الكلمة الواحدة، ثم نبحث ثانياً في علاقة هذه الظاهرة بنظرياتنا من الظواهر الصرفية الأخرى كالإعلال، فصورته الصرفية -الإبدال- أنه "إزالة حرف، ووضع آخر مكانه، فهو يُشبه الإعلال من حيث أنَّ كلاً منهما تغييرٌ في الموضع إلا أنَّ الإعلال خاصٌ بحرف العلة، فيقلبُ أحدها إلى الآخر، وأما الإبدال، فيكونُ في الحروف الصحيحة، يُحذفُ أحدها مكان الآخر، وفي الأحرف العلية، يجعل مكان حرف العلة حرفاً صحيحاً"¹⁴، وغيرها من الفروقات الصرفية الدقيقة التي عالجها اللغويون.

كما أن أهمية الإبدال اللغوي في التراث الصرفي العربي تعكسها العديد من القضايا المتعلقة به، كقضية التعدد المصطلحي لمصطلح لإبدال عند القدماء واستخدامهم لمصطلحات مغايرة كالقلب والاعتقاب في معالجتهم له، وكذلك قضية اختلاف الصرفيين في حد الحروف التي يقع بينها الإبدال، التي "جعلها سيويه وابن عصفور أحد عشر حرفاً تجمعها عبارة: أجد طويت منها، وهي عند أبي العباس المبرد وأبي علي القاضي اثنا عشر حرفاً ممثلة بجملة: طال يوم أنجده، وجعلها الزمخشري خمسة عشر حرفاً يجمعها قولهم: استنجد يوم صال زط، واقتصر ابن مالك - في المشهور عنه -

على تسعة منها مجموعة في عبارة: هدأت موطياً¹⁵، كما أن الإبدال عند اللسانيين يعد أحد الأسباب الرئيسة لمسألة تعدد اللهجات التي جاءت بها المدونات المتعددة عن القبائل العربية في الدرس اللغوي القديم. إن تعامل اللغويين العرب لظاهرة الإبدال منذ العصور الأولى للكتابة اللغوية تعكس أهمية الموضوع في البحث اللساني، فلم يتم إغفال هذه الظاهرة من زمن الخليل وتلاميذه إلى عصرنا، فسيبويه مثلاً تكلم عنه في عدة مواضع من كتابه، بل وعقد له باباً بعنوان هذا باب حروف البديل، وبين فيه الأحرف التي يقع فيها، يقول: "في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد، وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى، وثلاثة من غيرها"¹⁶، كما ظهرت العديد من المدونات في القرن الثالث والرابع الهجري كلها تعالج الإبدال، كصنيع أبي عبيدة في كتابه الإبدال (209هـ)، والأصمعي (214هـ) في كتابه القلب والإبدال، وابن السكيت (244هـ) في كتابه القلب والإبدال، والزجاجي (340هـ) في كتابه الإبدال والمعاقبة والتظائر، كما يعد كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي (351هـ) الذي أصدره المجمع اللغوي بالدمشق سنة 1961 بتحقيق عز الدين التنوخي، من أجمع الكتب التي عالجت ظاهرة الإبدال في لغة العرب فمنهجية مشابهة لمنهج وضع المعاجم فهو مرتب على النظام الألفبائي، كما أن مادته تميزت بالموسوعية والتفصيل وتوظيف الشواهد اللغوية المتنوعة، والنقل الكثير عن أئمة اللغة.

وبخلاف هذه المدونات السابقة فقد كانت المعجمات العربية العامة جامعة للعديد من المسائل الصرفية التي نجدها في تعريفاتها فـ"كثيراً ما رأينا أصحاب المعاجم يشرحون اللفظة بأختها مخرجا، وكان المجد اللغوي في قاموسه المحيط من أكثرهم التزاماً لذلك، وقد انتبه أحمد فارس خنج في سر ليليه من القاموس الذي رتب عليه ومن كتب اللغة كل ما كان من هذا القبيل"¹⁷، وكذا قبله الخليل في العين، وبعده المزيدي في تاج العروس الذي شرح فيه العديد من النماذج الإبدالية لمداخله، ومثال ذلك ما نجده عند الجوهري في الصحاح عند بيان الإبدال الحاصل في مفردة هَرَاق، يقول: "وهَرَاق الماء يُهْرِقُهُ بفتح الهاء، هَرَاقَةٌ، أي صَبَّهُ. وأصله: أَرَأَقُ يُرِيقُ إِرَاقَةً، وأصل أَرَأَقُ أَرِيقٌ، وأصل يُرِيقُ يُؤَرِيقُ. وإنما قالوا: أنا أَهْرِيقُهُ، وهم لا يقولون أنا أُرِيقُهُ لاستثقالهم الهمزتين، وقد زال ذلك بعد الإبدال. وفيه لغة أخرى: أَهَرَقَ الماءَ يَهْرِقه إهراقاً، على وزن أَفْعَلَ يُفْعِلُ، قال سيبويه: وقد أبدلوا من الهمزة الهاء ثم ألزمت فصارَت كأنها من نفس الحرف، ثم أدخلت الألف بعد على الهاء وترك الهاء عوضاً من حذفهم حركة العين، لأن أصل أَهَرَقَ-أَرِيقٌ"¹⁸.

ولا نغفل الإبدال ظاهرة مقصورة على العربية وحدها، بل هي ظاهرة حادثة في جل اللغات، لذا ناقشها اللسانيون الغربيون في كتبهم ومعاجمهم ولم يملوها، فاللساني والمعجمي الفرنسي Jean Dubois مثلاً حدد للإبدال مفهومين أوسع مما حددته له اللسانيات العربية، فهو عنده يقع على مستوى المقاطع الصوتية، وعلى المستوى النحوي كإبدال كلمة بكلمة أو عنصر نحوي بعنصر آخر، ويقع كذلك على المستوى السوسيو لساني بين لغتين فأكثر.¹⁹

ب. منهج الصناعة المعجمية في معجم الإبدال اللغوي.

نشر الأستاذ المجعي مدوح خسارة هذا المعجم لأول مرة سنة 2018م في جملة مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، وعنوانه الكامل: معجم الإبدال اللغوي من لسان العرب (الأفعال)، فجاءت هذه المدونة في 193 صفحة، مشتملة على مقدمة، والباقي متضمن للمداخل المعجمية، ويختتم المعجم بمجموعة من الملاحق وهي عبارة عن خمس جداول

تتعلق بحروف الإبدال، وبأَي وضع هذا المعجم الخاص ضمن مجموعة معاجم ألفها ممدوح خسارة انطلاقاً من المدونة الأساسية لسان العرب لابن منظور الأفريقي التي قام بدراستها ووضع العديد من المعجمات المتخصصة من مادة هذا المعجم العام، كـ معجم فصاح العامية، ومعجم الكلمات المصطلحية في لسان العرب (الحيوان-النبات)، ومعجم الكلمات المصطلحية في لسان العرب (الطب-العلوم..)، ومعجم الكلمات المصطلحية في لسان العرب (إدارة-اقتصاد..)، كما كان لممدوح خسارة نشاط معجمي جماعي في المجمع الدمشقي مع المعاجم المتخصصة، كـ معجم العبارات الاصطلاحية في اللغة العربية المعاصرة الذي وضعه بالاشتراك مع لبانة مشوح ومروان المحاسني، ومعجم مصطلحات الإعلام بالاشتراك مع مجموعة من المعجميين من مجمع دمشق.

تميزت المادة المعجمية لمعجم الإبدال اللغوي بأنها مجموعة من مصدر واحد وهو معجم لسان العرب لابن منظور الأفريقي (ت711هـ)، دون غيره من المدونات اللغوية أو المعجمية الأخرى، وهذا يخالف لما عهدناه في الغُزف المعجمي الذي يقتضي تعدد مصادر المادة وتباين مدوناتها، لأن الاختصار على أحادية المصدر لا يلزم منه الإحاطة الكاملة للسان بالمادة، خاصة وأن ابن منظور قد قُصّي في مطلع القرن الثامن الهجري، والفترة الزمنية التي تلت ابن منظور عرفت ظهور العديد من المعجميين والنحاة والصرفيين الذين كان لهم اجتهاداتهم التي لا تُهمَل في هذا الباب، كـ أي حيّان الأندلسي (745هـ)، وابن هشام (761هـ)، وابن عقيل (769هـ)، وخالد الأزهرى (905هـ)، والسيوطي (911هـ)، والمرتضى الزبيدي (1205هـ)..¹⁹ الخ، ناهيك عن الاجتهادات اللغوية في الفترة المعاصرة كمنشورات المجمع والهيئات اللغوية المختلفة التي حوت العديد من قضايا الإبدال ولا يسع أي معجمي أن يغفل عنها في مدونة كهذه، هذا التخصيص في اختيار المادة المعجمية من مصدر واحد جعل المدونة أشبه بالمسارد اللغوية منها بالمعاجم المتخصصة لأن العمل فيها انتقائي للمفردات- الأفعال- التي وقع فيها الإبدال ورصفها وفق ترتيب معين، وهو منهج معجمي اعتمده ممدوح خسارة في جل معاجمه التي صنفها من لسان العرب.

جاءت مادة المعجم متخصصة في باب الأفعال دون الأسماء، أي الإبدال الواقع في باب الأفعال، وهذا ما خالف فيه المصنف منهج اللغويين الذين صنفوا قبله في هذا الباب، إذ زاجوا بينها في الإيراد والمعالجة، وله تعليل لغوي في اختياره اللغوي يبينه في قوله: "ودعانا إلى هذا التفريق والاكتفاء بالأفعال أن المشتقات في العربية تصاغ من الأفعال، فإذا ثبت الإبدال في فعل، أمكن أن يصدق ذلك على كل ما صيغ منه من مصدر أو اسم فاعل أو اسم مفعول، وهو بذلك يغني عن تتبع الإبدال في الأسماء المشتقة"²⁰، كما أن مادة المعجم لم تتعرض إطلاقاً في مداخلها إلى إيراد الإبدال الواقع في الأدوات أو الضائر أو حروف المعاني، وتعدد اللغات المبني على الإبدال في الدرس النحوي شائع عند اللغويين، ومثاله الإبدال المشهور الحاصل في لغات لَعْلَ: عَلَّ، لَعَنَ، عَنَّ، لَأَنَّ، رَعَنَ، رَغَنَ، لَعَنَ، وغيرها الكثير استغنى عنها المصنف، وذلك لأنها عنده لا يبنى عليها "ما هو مفيد لتطوير اللغة وتتميتها، ولأن هذه الإبدالات من مضمونات علم النحو الذي هو من أثبت الأنظمة اللغوية ونحن أحوج إلى مفرداته موحدة"²¹.

أما عن منهج وضع المادة في المعجم فقد جاء ترتيبه الخارجي وفق الترتيب الألفبائي، مُقسِّماً كل حرف من حروف الألفبائية إلى باب مستقل، مثل: باب الإبدال من الهمزة، باب الإبدال من الباء، باب الإبدال من التاء..²² الخ، ويورد تحت كل باب من الأبواب حالات الإبدال الواقعة في الحرف عنوان الباب، وفق ترتيب داخلي ألفبائي وذلك

حسب ما هو متيسر من مادة معجمية، ففي بعض الأبواب نجد الترتيب الداخلي مستوعباً للألفبائية، وفي بعضها غير مستوعب، فيكون الترتيب على الشكل التالي: باب الإبدال من الحاء، ومثاله من حرف الكاف: "الكاف: حَبَنَ الثوبَ وَكَبَنَ: ثَنَاهُ وَكَفَّهُ، حَدَشَ الْأَبْ وَكَدَشَ: جَمَعَ لِعَيْتَالِهِ، خَزَنَفَ بالسيف وَكَزَنَفَ: ضرب فقطع، خَطَا الإِنَاءَ وَكَطَا: امتلأ، مَخَمَخَ العظمَ وَمَكَمَكَ: استخرج مُخَّهُ"²²، وهذا يمكننا اعتباره نوعاً من أنواع الترتيب الداخلي الذي يساهم في تنظيم المادة المعجمية، وهو مختلف عن الترتيب الداخلي الذي عرفته المعاجم العامة من خلال تقديم الأفعال على الأسماء، والتجريد على الزيادة، والمعاني الحسية على المعاني العقلية، وهذا الاختلاف راجع أساساً لنوع المعجم وهدفه ومنهجه، فمعجم الإبدال مخصص للأفعال دون الأسماء، كما أن إيراد الأفعال فيه خاضع للألفبائية دون مراعاة لأي من القواعد المعجمية التي سبق تحديدها في الترتيب الداخلي، وحتى الحرف الألفبائي الذي لا توجد فيه مادة معجمية وقع فيها إبدال يكتب مع وضع نقاط أمامه لبيان خُلُوه من المادة.

للمعجم طريقة مميزة في تحديد الكلمات موضوع الإبدال فهو يسوقها في جُمْلٍ واضحة في هيئة المثال، لذا جاءت تعريفاته لها مقتضبة دون إطالة أو استطرادات أو تفاصيل لغوية بل مراعية لمبدأ الاقتصاد اللغوي، وأغلبها جاء بتقنيتي الشرح بالمرادف أو القول الشارح بعد تحديد الكلمة المدخل والإبدال الذي وقع فيها، كما أن جميع تعريفاته جاءت مجردة عن توظيف أي شواهد لغوية مساعدة كالتي نجدها مبثوثة في بعض المعاجم النحوية والصرفية الأخرى، مثل: "أَدْعَصُهُ الموتُ وَأَدْعَصُهُ: نَاجَزَهُ، اِزْمَعَلَّ الدُّعْمُ وَاِزْمَعَلَّ: سال وتنازع، اِزْلَعَبَ ريش الطائر وَاِزْلَعَبَ: شَوَّكَ قبل أن يَسْوَدَّ، اسْتَمْعَدَ الرجل وَاِسْتَمْعَدَ: امتلأ غضبا، اعْتَثَّهُ عرق سوء وَاَعْتَثَّهُ: قعد به عن بلوغ الشرف، اعْتَلَّتْ الزند وَاَعْتَلَّتْ: أخذته من أي شجر، أَغْلَلْتُ الإبل وَاَغْلَلْتُ: أَصْدَرْتُها ولم ترو، أَفْعَمَ الرجل وَاَفْعَمَ: ملأه غضبا"²³، وتعريفات المعجم في أغلبها نجد أنها مبنية على تعريف وشرح الفعل المبذل إذا لم يكن معناه متداولاً مألوفاً، أما ما كان متداولاً مشهوراً فيتجاوزته المصنف دون شرح، وإذا وقع الإبدال أيضاً في فعلين لهما أكثر من دلالة فيلزم المعجم ببيان دلالة هذين الفعلين في المعنى الذي وقع فيه الإبدال، دون بيان بقية المعاني التي تكون لهذه الأفعال التي لم يقع فيها إبدال.

ت. قراءة في مضامين المقدمة

تشكل مقدمات المعاجم عتبة محممة في المدونة ككل لذا لم يمهلهما صناع المعاجم، لأنها تعطي القارئ مفاتيح التعامل مع المعجم وكيفية تصفحه عن طريق المعلومات المُقَدَّمة له، فهي "تعرض لتصور صاحب المعجم ووعيه بالسياق الثقافي والعلمي الذي يحيط بنشأة المعجم والحاجة إليه وعلاقته بغيره من المعاجم اختصاراً وتهذيباً وإضافة وتجسيراً، والمفترض أيضاً أن تبين جمهور القراء المستهدفين بهذا المعجم، وترشدتهم إلى كيفية الحصول على المعلومات التي يبحثون عنها، وتوضح المنهج الذي سار عليه بناؤه"²⁴، وهذا ما سارت عليه جُلُّ المعاجم في بناء مقدماتها فلم تخرج عن هذا التقليد، ولكن تختلف بنية المقدمة بين كل معجم وآخر فقدمات المعاجم العامة تختلف عن المعاجم الخاصة، من حيث كثافة المعلومات المُقَدَّمة، وعدد المداخل التي ستعالج في المعجم... الخ.

جاءت مقدمة معجم الإبدال لممدوح خسارة في 24 صفحة، مقسمة لثلاثة أجزاء سبقتها توطئة عن مفهوم الإبدال وعلاقته بالاشتقاق، وبيان بعض من المصادر المهمة التي ناقشت قضية الإبدال عند القدماء والمعاصرين، أما الجزء الأول من المقدمة فقد فَصَّلَ فيه أنواع الإبدال اللغوي وعالجها وفق رؤيته، وحصرها في ست أنواع حادثة في لغة

العرب وذلك بتحديد مفهومي دقيق يُنبُعُ بأمثلة موضحة، وذلك من مصادر لغوية معتمدة في الموضوع كالإبدال لأبي الطيب اللغوي، وإكمال الإبدال للتنوخي.

والجزء الثاني وضع له عنوان: الغرض من تصنيف المعجم، وقَدَّم المصنف كغيره من المعجميين مجموعة من الأسباب التي جعلته يضع هذا المعجم، منها "الإفادة من هذه الظاهرة اللغوية المهمة في توليد كلمات جديدة، وفي وضع المصطلحات العلمية المستجدة، لقد رُميت إلى تفعيل هذه الخاصية اللغوية وتوظيفها بما يفيد تطوير العربية وجعلها مواكبة للعصر"²⁵، ومنها سبب تعليمي وذلك بتقريب مادة الإبدال وتسهيلها للمتعلمين وتقريب تناولها خاصة بعد فتره كبيرة من المواضع الصرفية عند طلبتنا، ولم يُغفل المصنف الغاية البحثية المعرفية من تصنيف هذا العمل وذلك من خلال الاستدراكات التي سجلها على بعض اللغويين في هذا الموضوع وكانت مبنوثة في ثنايا مداخله المعجمية.

والجزء الثالث عنوانه: منهجنا في العمل والتصنيف، وسَجَّلَ فيه كل ما يتعلق بمنهجه اللغوي والمعجمي، فقد كان وصفيًا بامتياز مجردا عن المعيارية فلم نر قياسا أو تعليلا صرفيا، أو تبسيط بعض أوزان الأفعال بردها إلى جذورها، كما أن المصنف لم يَتَعَدَّ بكل تغيير في الأفعال المبذلة، فما كان ثابتا أنه من عيوب النطق أو اللثغة لم يعتبره إبدالا مطلقا ولم يدرجه في مداخله مثل: عشق- عسق، وما كانت فيه شبهة اللثغة قائمة وحالت دون الحزم بها الحقيقة العلمية فقد عدّه من الإبدال نحو: تسربل- تسغبل، هذه الحقيقة العلمية التي نجدها عند المصنف تتراوح في التحديد بين اعتماد أقوال اللغويين، أو الاعتماد على بعض الآليات الصرفية الأخرى كنتقارب المخارج، ومراعاة التسهيل وغيرها.²⁶

مقدمة المعجم في عمومها مستوفية لمنهج الصناعة الذي يَبَيِّن من خلالها ما اعتمد عليه من آليات، وهي مقسمة وفق ترتيب منطقي، قَدَّم من خلالها المعلومات اللازمة التي تفيد قارئ المعجم، دون الإغراق في تفاصيل صرفية مرهقة تعيق الغاية التعليمية من المعجم، ولم تخل المقدمة من جوانب نقدية على غرار مقدمات المعاجم العامة موجهة للمادة الصرفية عند القدماء، ومما نسجله على هذا المعجم خُلُقُ مقدمته من الإشارة لأي رمز من الرموز الحرفية أو العددية التي سيوظفها، ولغته علمية رصينة ليست حكرًا على المتخصصين بل يستطيع أي طالب فهمها.

ث. الصناعة الصرفية في المتن المعجمي

من خصائص المادة في متن معجم الإبدال أنها لم تهتم كثيرا بقضية اللغة الحية وجوانب الشيوخ والاستعمال للمفردات المنتقاة أثناء المسح المعجمي لسان العرب، وحتى مع فرض أن هذا شرط في المعاجم العامة فقط، ولكن خصوصية معجم الإبدال تفرض مراعاة هذا المبدأ، فالفاظ مثل: "عَرَطَسَ - عَرَطَزَ، اِنْبَدَعَت - اِنْبَدَعَت، هَكَعَ - سَكَعَ، اِزْدَعَبَ - اِزْدَعَبَ، تَوَسَّعَتْ - تَوَسَّعَتْ، تَوَكَّظَ - تَوَكَّظَ، اَكُوَهْدَ - اَكُوَهْدَ، اَكْلَنْدَى - اَكْلَنْدَى"، كلها من غريب الألفاظ التي تجاوزها الاستعمال المعاصر، وهي ألفاظ تحاكي نواميس البيئة البدوية الأولى للعرب من قتال بين قبائلهم، وأنماط تعاملهم مع الإبل وغيرها، وهذا غير مستغرب لأن المصدر الوحيد للمادة هو لسان العرب، فلو تم دمج أو وضع المفردات التي وقع فيها إبدال في الأزمنة المتأخرة سواء في سياق السرد أو المقارنة، لكان أجدى وأضع.

استثمر المصنف العديد من الآليات اللغوية للاستفادة قدر الإمكان من ظاهرة الإبدال في صناعته الصرفية لمادة مداخله، وهي آليات تعكس أهمية هذه الظاهرة الصرفية، ولكن رغم هذه الأهمية الكبيرة فـ "لم يصدر حتى الآن قرار لغوي من الجامع باعتماد هذه الظاهرة طريقة توليد لغوي لما يستجد من كلم ومصطلحات. على أن لجنة اللغة العربية

وعلموها في مجمع اللغة العربية بدمشق أفادت من هذه الظاهرة في تجويز فعلين ومشتقاتها شاعا في العربية المعاصرة وهما: طَبَّ و شَفَطَ²⁷، ومن بين أبرز مظاهر الصناعة الصرفية التي ميزت جهد مدوح خسارة في معجم الإبدال يمكن بيانها كالآتي:

✓ قام المصنف بتتبع حالات الإبدال للفعل الواحد الواردة في لسان العرب سواء كانت في مدخل واحد أو مداخل أخرى.

✓ الالتزام بإيراد الصيغة الصرفية الأصلية التي جاء بها الفعل في معجم لسان العرب سواء كان مجرداً أو مزيداً أو متصلاً بأي ضمير، إلا أن المصنف أحياناً يضيف اسماً مع هذه الأفعال في شكل مثال توضيحي أو تمييزاً بين لازم ومتعدي.

✓ المفردة التي يقع فيها إبدال يوردها المعجم في أكثر من موضع حسب ما وقع من إبدال، وقد يصل هذا الإيراد لخمس أبواب كما حدث في الأفعال: مَرَّتْ، مَرَّتْ، مَرَدَ، مَرَدَ، مَرَسَ، وكلها بمعنى نَقَعَ وذلك.

✓ لم يعد المصنف الإبدال الواقع في حرفين من الكلمة الواحدة، مثل: اِعْرَنْدَى - اِغْلَنْتَى: غلب وعلا، وبخلاف هذا فقد عدَّ كلمات نحو اِعْرَنْدَى - اِسْرَنْدَى من الإبدال لأنه وقع في حرف واحد، وكذا عد من الإبدال ما كان من المضاعف نحو: دَهْدَقَ - زَهْرَقَ، أو المضاعفة نحو: بَحَّ - بَهَّ، لأن الإبدال هنا حسب رأيه وقع على مستوى حرف واحد.

✓ مخالفته لأئمة الصرف في بعض الخيارات التي تنبأها في المعجم، كمخالفته لابن جني في التمييز بين الفعلين الذين وقعا بين حروفهما إبدال أي منها أصل أو فرع، وكذا مخالفته لابن السكيت وأبي الطيب اللغوي في عديد مسائل الإبدال²⁸.

ج. تعليمية الصرف في معجم الإبدال اللغوي

ركزت الصناعة المعجمية المعاصرة على العناية بالجوانب التعليمية في مدوناتها، من خلال تحديد الفئة المستهدفة والتحكم في لغة المتن، ومراعاة المعلومات الواردة تحت المداخل، والتجديد على مستوى المعلومات المساعدة، ولم يخرج معجم الإبدال اللغوي عن هذه الغاية العامة، إذ "يحيى هذا المعجم ليقدم مرجعاً سهلاً المأخذ والمتناول للباحثين من اللغويين واللسانيين، وليدعو إلى استثمار هذه الخاصية الاشتقاقية في العربية، بغرض توليد كلمات جديدة ترفد العربية التراثية، وليستدرك ما قد يكون غاب عن كتب الإبدال، ولتوضيح بعض أحكام الإبدال وتصويبها"²⁹، ومن أبرز ما سجلناه في هذا المعجم من جهود تعليمية نلخصها في النقاط التالية:

✓ ميل المصنف للبسر والتسهيل في تحقیقاته اللغوية وترجيحاته الصرفية التي خالف فيها من سبقه من اللغويين في مسائل الإبدال.

✓ عدم ذكره للعديد من التفاصيل والتعقيدات الصرفية التي يشتكي منها بعض الطلبة والباحثين كالتعليلات في الاختيارات ورد بعض حالات الإبدال لجذورها، وذلك تجنباً لإرهاق ذهن القارئ.

✓ لفته سهلة ومفهومة وغير منفرة من موضوع الإبدال إذا ما قارناه بلغة القدماء، القائمة على الاستطرادات والبيان ورصف أدلة الترجيح ولغات لعرب.

- ✓ احترام المصنف للصيغ الأصلية للأفعال الواردة في لسان العرب وعدم تصرفه في بنية الفعل، إلا ما كان من بعض اشتقاقات للأسماء المتصرفة منه على سبيل الشرح والبيان.
- ✓ من الميزات التعليمية لمعجم الإبدال أنّ واضعه ضبط متنه المعجمي كاملاً بالشكل، سواء كانت الكلمات موضوع الإبدال صعبة القراءة أو متيسرة وواضحة.
- ✓ الإختصار في التعريفات والشروح المعجمية المقدمة للمداخل دون إيغال في البسط والاستدلال والاقتصار على الإيجار لبيان المعنى المعجمي، كي لا يختلط الأمر على القارئ.
- ✓ التماسك في بنية المفاهيم الصرفية المقدمة نقطة قوة لمداخل المعجم، والتي شكلت جانباً مهماً في تعلية جوانب الإبدال.
- ✓ مخالفته لمنهج القدماء الذين صنفوا في موضوع الإبدال كابن السكيت وأبي الطيب اللغوي، والتي تميزت طريقة ترتيبهم لمادتهم بالصعوبة والاضطراب، أما في معجم الإبدال فحسبك أن تبحث في أي باب عن حرف من حروف الهجاء وستجد حالات الإبدال مصنفة تحت هذه الحروف دون صعوبة تذكر، بل ويضع تحت المدخل الواحد حروف الفبائية صماء لا مادة تحتها ليشير إلى عدم وقوع إبدال في هذه الحروف تسهيلاً على القارئ.

5. خاتمة

- ناقشت هذه الورقة البحثية صناعة المعاجم الصرفية عند العرب وكانت عينة هذا البحث معجم الإبدال اللغوي لمدوح خسارة، وهو معجم صرفي معاصر جاء ليقدم مادة صرفية متعلقة بظاهرة الإبدال، ومن خلال دراستنا له، توصلنا للنتائج التالية:
- ✓ جاء معجم الإبدال ليقدم نموذجاً رائداً من المعاجم الصرفية المعاصرة من خلال مادته المتخصصة في شرح ظاهرة محمّة في الصرف العربي، والفئة المستهدفة من المعجم كالباحثين والطلبة، وغرضه التعليمي الذي يروم من خلاله جعل ظاهرة الإبدال في المتناول، كما أن تعريفاته تتميز بالتماسك المفهومي.
 - ✓ تجلّى الغرض التعليمي في المعجم من خلال لغته السهلة والميسرة، وتجاوز العديد من التفاصيل الصرفية الصعبة في اختياراته الترجيحية المبنية على التيسير اللغوي.
 - ✓ اعتمد الواضع اعتماداً كلياً على المعاجم العامة في جمع مادته المعجمية وتحديد لسان العرب، وهذا نوع من القصور في الجمع، ولو فتح نَوْع مصادره لكان العمل علمياً أكثر إفادة.
 - ✓ عملية المسح المفرداتي التي قام بها الواضع للأفعال الواردة في لسان العرب غير شاملة بمعنى أنه أسقط عدداً من الأفعال التي تشملها ظاهرة الإبدال وهذا إخلال بشرط المعجم.
 - ✓ جاء منهج الوضع في المعجم مساعداً على الغرض التعليمي للمعجم من خلال الترتيب الخارجي والداخلي المعتمد، وكذا التعريفات المقتضبة الخالية من الشواهد والتعقيدات الصرفية كالجذور والتغيرات الطارئة على الأبنية.
 - ✓ تخصيص المعجم لنوع واحد من أنواع الكلام وهي الأفعال دون الأسماء والحروف أو الأدوات جعل المعجم قاصراً نوعياً، وحال دون تنوعه من ناحية الصيغ الصرفية، فلو جعله قسمة بين الأفعال والأسماء لكان أصوب.

✓ لم يغفل واضع معجم الإبدال جهود من سبقه من أصحاب المعاجم الصرفية سواء التراثية كالسرقسطي وابن القطاع، أو المعاصرة كبديع يعقوب وراجي الأسمر، واستفاد منها في التعامل مع اختيارات المادة الصرفية ووضعها في المداخل وتعريفها.

✓ مما ينتقد على معجم الإبدال غياب بعض المعلومات المساعدة التي تكمن مهمتها في توضيح التعريفات أكثر مثل: الجداول والمخططات والخرائط إلا فيما كان في الملاحق الختامية للأستاذ البواب وهذا غير كاف، كما أن غياب الصور الموضحة لبعض المفردات غير المفهومة يُعَدُّ نقصاً معجبياً، كما أن الشواهد اللغوية غائبة تماماً في المتن المعجمي.

هوامش

¹ - ابن جني، 1954، المنصف بشرح التصريف للمازني، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، القاهرة- مصر، وزارة المعارف العمومية، ج1 ص 02.

² - Ferdinand de Saussure, 2005, cours de linguistique générale, p. par Charles Bally et Albert Sechehaye, Genève-Suisse, maison d'édition arbre d'or, p 144.

³ - Leonard Bloomfield, 1957, LANGUAGE, London-Great Britain, The Compton printing works, P 207-211.

⁴ - John Lyons, 1981, Language and Linguistics, New York-USA, Published by the Press Syndicate - University of Cambridge, p 102.

⁵ - شكري الشريف، 2015، مظاهر من انتظام المعجم، ط1، تونس، مجمع الأطرش للكتاب المختص، ص 32.

⁶ - إبراهيم بن مراد، 1997، مقدمة لنظرية المعجم، ط1، بيروت-لبنان، دار الغرب الإسلامي، ص 40 بتصرف.

⁷ - علي القاسمي، 1991، علم اللغة وصناعة المعاجم، ط2، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، ص 76.

⁸ - أبو عثمان السرقسطي، 1992، كتاب الأفعال، تح حسين شرف ومهدي علام، ط2، القاهرة- مصر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ج1 ص 25.

⁹ - أبو القاسم ابن القطاع، 1983، كتاب الأفعال، ط1، بيروت-لبنان، عالم الكتب، ج1 ص 6-7 بتصرف.

¹⁰ - أحمد محمد عبد الدايم، 2002، معجم الأبنية العربية الأسماء والأفعال والمصادر، ط1، بيروت-لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ص هـ.

¹¹ - المرجع نفسه: ص و

¹² - إميل بديع يعقوب، 1993، معجم الأوزان الصرفية، ط1، بيروت-لبنان، عالم الكتب، ص 9-10.

¹³ - راجي الأسمر، 1997، المعجم المفصل في علم الصرف، (د.ط.)، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ص 05-06.

¹⁴ - مصطفى الغلاييني، 1993، جامع الدروس العربية، ط28، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، ج2 ص 120.

¹⁵ - عبد الرحمان بوزنون، 2021، ظاهرة الإبدال بين الصوامت في القرآن الكريم - تأصيل وتمثيل وتحليل -، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، مج 12 ع 02 ص 33.

¹⁶ - سيبويه، 1982، الكتاب، تح عبد السلام هارون، ط2، القاهرة- مصر، دار الخانجي، ج4 ص 237.

¹⁷ - أبو الطيب اللغوي، 1961، كتاب الإبدال، تح عز الدين التنوخي، دمشق- سوريا، مجمع اللغة العربية، ط1، ج1 المقدمة ص 19.

¹⁸- الجوهري، 1987، تاج اللغة وصحاح العربية، تح عبد الغفور عطار، ط4، بيروت- لبنان، دار العلم للملايين، ج4 ص1569-1570.

¹⁹-Voir Jean Dubois et les autres, 2002, Dictionnaire De Linguistique, 2ème édition, Paris-France, Larousse-Bordas, p 454-455.

²⁰- مدوح خسارة، 2018، معجم الإبدال اللغوي من لسان العرب-الأفعال-، ط1، دمشق- سوريا، مجمع اللغة العربية، ص 21.

²¹- المرجع نفسه، ص 26.

²²- المرجع نفسه، ص 63.

²³- المرجع نفسه، ص 113-114.

²⁴- منتصر عبد الرحيم، 2016، المقدمة في معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور أحمد مختار عمر، من كتاب المعجمية العربية قضايا وآفاق، ط1، عمان-الأردن، كنوز المعرفة، ج3 ص253.

²⁵- مدوح خسارة، معجم الإبدال اللغوي من لسان العرب-الأفعال-، ص 10-11.

²⁶- ينظر المرجع نفسه، ص 22-25.

²⁷- المرجع نفسه: ص 12.

²⁸- ينظر المرجع نفسه: ص 16-26.

²⁹- المرجع نفسه: ص 28.

قائمة المراجع

الكتب

- ¹- إبراهيم بن مراد، 1997، مقدمة لنظرية المعجم، ط1، بيروت-لبنان، دار الغرب الإسلامي.
- ²- ابن جني، 1954، المتصف بشرح التصريف للمازني، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، القاهرة- مصر، وزارة المعارف العمومية، ج1.
- ³- أبو الطيب اللغوي، 1961، كتاب الإبدال، تح عز الدين التنوخي، دمشق- سوريا، مجمع اللغة العربية، ط1، ج1.
- ⁴- أبو القاسم ابن القطاع، 1983، كتاب الأفعال، ط1، بيروت-لبنان، عالم الكتب، ج1.
- ⁵- أبو عثمان السرقسطي، 1992، كتاب الأفعال، تح حسين شرف ومهدي علام، ط2، القاهرة- مصر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ج1.
- ⁶- أحمد محمد عبد الدايم، 2002، معجم الأبنية العربية الأسماء والأفعال والمصادر، ط1، بيروت-لبنان، مكتبة لبنان ناشرون.
- ⁷- إميل بديع يعقوب، 1993، معجم الأوزان الصرفية، ط1، بيروت-لبنان، عالم الكتب.
- ⁸- الجوهري، 1987، تاج اللغة وصحاح العربية، تح عبد الغفور عطار، ط4، بيروت-لبنان، دار العلم للملايين، ج4.
- ⁹- راجي الأسمر، 1997، المعجم المفصل في علم الصرف، (د.ط.)، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.
- ¹⁰- سيبويه، 1982، الكتاب، تح عبد السلام هارون، ط2، القاهرة- مصر، دار الخانجي، ج4.
- ¹¹- شكري الشريف، 2015، مظاهر من انتظام المعجم، ط1، تونس، مجمع الأطرش للكتاب المختص.
- ¹²- علي القاسمي، 1991، علم اللغة وصناعة المعاجم، ط2، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود.
- ¹³- مصطفى الغلاييني، 1993، جامع الدروس العربية، ط28، صيدا- بيروت، المكتبة العصرية، ج2.

- ¹⁴. ممدوح خسارة، 2018، معجم الإبدال اللغوي من لسان العرب-الأفعال-، ط1، دمشق- سوريا، مجمع اللغة العربية.
- ¹⁵. منتصر عبد الرحيم، 2016، المقدمة في معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور أحمد مختار عمر، من كتاب المعجمية العربية قضايا وآفاق، ط1، عمان-الأردن، كنوز المعرفة، ج3.
- ¹⁶. Ferdinand de Saussure, 2005, cours de linguistique générale, p. par Charles Bally et Albert Sechehaye, Genève-Suisse, maison d'édition arabe d'or
- ¹⁷. Jean Dubois et les autres, 2002, Dictionnaire De Linguistique, 2ème édition, Paris-France, Larousse-Bordas.
- ¹⁸. John Lyons, 1981, Language and Linguistics, New York-USA, Published by the Press Syndicate - University of Cambridge.
- ¹⁹. Leonard Bloomfield, 1957, LANGUAGE, London-Great Britain, The Compton printing works.

المجلات

1. عبد الرحمان بوزنون، 2021، ظاهرة الإبدال بين الصوامت في القرآن الكريم -تأصيل وتمثيل وتحليل-، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، مج 12 ع 02.